

ايام احتلالهم القصير للعاصمة والضاحية، لم يتمكنوا من التوغل في المخيمات واماكن التجمع الفلسطينية وتمشيطها، فان اجهزة الدولة توفر لها الوقت الكافي، والذين لم تظلم ايدي الاحتلال او تكتشفهم عيونهم، لاحقتهم هذه الاجهزة بمثابرة وعناد. وهكذا، حوت سجون الدولة، القديمة والمستحدثة آلاف الموقوفين من الفلسطينيين، الى جانب نظرائهم من اللبنانيين الوطنيين المتهمين، عادة، بمساعدة المقاومة الفلسطينية. ومن لم يعتقل اضطر الى الانزواء والتواري عن الانظار او الى اللجوء لخارج العاصمة. هذا كله ادى الى تفاقم الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي ولدتها الحرب، وزاد من وطأة الظروف على المدنيين. وقد استمرت حملة الاعتقالات طيلة العام الذي نتحدث عنه بشكل منظم «واصبح منظر اللاند العسكري، مدعماً بملائين وبما يقارب العشرين جندياً، يحكمون الطوق»^(١٩) حول أية بقعة في التجمعات الفلسطينية، منظرأ متكرراً ومألوفاً.

واعتماد سكان المخيمات، في كل ليلة، على سماع اصوات انفجارات تستهدف المصالح المدنية الفلسطينية؛ ففي ليلة اول نيسان (ابريل) ١٩٨٣، مثلاً، وقع انفجار في محلات «صامد» التي تبيع المنتجات الفلوكورية الفلسطينية قرب جامعة بيروت العربية^(٢٠). وبعد ذلك بايام تم تفجير محل للثياب يملكه فلسطيني^(٢١)، وتفجير آخر اطاح بمكتبة يملكها فلسطيني، أيضاً^(٢٢). وبدا المسلسل طويلاً، حتى ان الفلسطينيين اصبحوا «ينتظرون» في كل ليلة تقريباً، هدية الجهول التي تنتظر محلاً يعود لاحد الفلسطينيين المدنيين العزل من كل سلاح للدفاع عن انفسهم. والغريب ان هذه الحملة تتم في منطقة يتواجد فيها الجيش بكثافة، وتتواجد فيها القوات الفرنسية، أيضاً^(٢٣).

ولما كانت بيروت مقر ادارات الدولة المركزية، فان المراجعات الرسمية التي تقوم بها منظمة التحرير كانت تتم عبر مكتب المنظمة في بيروت، وقد سبق للدولة اللبنانية ان منحت المكتب ومديره وعدداً من العاملين فيه الحصانة الدبلوماسية. مع ذلك فان جيش السلطة احتل هذا المكتب والمباني التي يشغلها وبقي فيها، فتشمت العاملون وضائق، الى ابعد الحدود، قنوات اتصالاتهم بالادارات الحكومية. وبهذا فقد الفلسطينيون مرجعهم الرسمي الذي يستطيع على الاقل ان ينقل شكاواهم.

واثناء التفاوض على فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، ابغت الحكومة اللبنانية من قبل قيادة م. ت. ف. ان لجنة قيادية شكلتها القيادة ستبقى في بيروت لرعاية الشؤون الفلسطينية فيها. وتحددت اسماء اعضاء هذه اللجنة، وابلغت للسلطات الحكومية التي ابدت موافقتها على بقائها. غير ان هذه اللجنة لم تستطع استرداد مباني مكتب المنظمة. كما ان السلطات خاتلت في تعاملها مع اعضائها، ثم انتهى الامر، بعد اشهر فقط ومع استعادة اجهزة الحكومة لوجودها في العاصمة، الى ملاحقة اعضاء هذه اللجنة الواحد تلو الاخر، حتى انتهى وجودها، باعتقال الاعضاء او بابعادهم.

وفي العادة، تنهرب السلطة من مناقشة المشكلات المتعلقة بالمدينين الفلسطينيين، اياً كانت الجهات التي تطرح هذه المشكلات مع ممثلي السلطة. ويكتفي رجال الحكم بترديد شعار عام غامض بان «هؤلاء الفلسطينيين يعيشون تماماً بذات الحقوق والواجبات التي كانت تسري عليهم باستمرار»^(٢٤).

وقد اعترف رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان في احد تصريحاته بان هناك فئات تحاول الانتقام من الفلسطينيين. وقال الوزان ان حكومته قامت بأمرين اساسيين تجاه المدنيين: اولهما، الموافقة على اعادة بناء ما تهدم من المخيمات، والثاني افتتاح مراكز جديدة في المحافظات تتبع لمديرية شؤون اللاجئين لتسهيل اصدار الاوراق الرسمية التي يطلبها الفلسطينيون. وفهم من